الأمم المتحدة
A/RES/62/205

Distr.: General
10 March 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/423/Add.1*)]

٦٢/٢٠٥ - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٦/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٦٥ و ٥٧/٢٦٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية[(١)] وإلى التزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٤]،

وإذ تعرب عن القلق لأنه على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر في بعض المناطق، لا يزال هذا التقدم، بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وبعد أن بلغنا منتصف المدة الفاصلة عن عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتسم بالتفاوت ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا وعلى الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، وإذ تصمم على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد، الذي تدعمه زيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة،

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[٥]؛

٢ - **تسلم** بأن المجتمع الدولي اعتمد، خلال تنفيذ العقد الأول، جملة صكوك منها إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]، وهي آليات ترمي إلى تركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية على القضاء على الفقر؛

٣ - **تعلن** بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) لكي تدعم، بطريقة فعالة ومتسقة، الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد شامل يواجه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

٥ - **تحث** جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على مواصلة السعي جديا إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

٦ - **تؤكد من جديد** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

---

(٥) A/62/267.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٨ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٩ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١٠ - **تقر** بأن النمو الاقتصادي المطرد أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

١١ - **تقر أيضا** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واستفادتها على نحو منصف من منافع العولمة من أجل أن تبلغ تلك البلدان الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ومن أجل أن تتسم استراتيجيات القضاء على الفقر بالفعالية؛

١٢ - **تقر كذلك** بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا من مصادر تمويل التنمية للبلدان النامية، وتدعو إلى الوفاء بكل الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها، على أن تفعل ذلك؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا يتضمن توصيات بشأن سبل إضفاء الفعالية على عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين بندا بعنوان ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧